

Distr.: General
7 January 2010
Arabic
Original: French

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية



اللجنة المعنية بحقوق الإنسان الدورة السبعون

محضر موجز للجزء الأول من الجلسة ١٨٩١ (علنية)*
المعقودة في قصر ويلسون، جنيف، يوم الثلاثاء، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٠٠

الرئيسة: السيدة مدينا كيروغا

المحتويات

المسائل التنظيمية ومسائل أخرى (تابع)
تقديم الدول الأطراف تقاريرها بموجب المادة ٤٠ من العهد

* يصدر المحضر الموجز للجزء الثاني (المغلق) من الجلسة بوصفه الوثيقة CCPR/C/SR.1867.

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي أن تقدم التصويبات بوحدة من لغات العمل، كما ينبغي أن تُعرض التصويبات في مذكرة مع إدخالها على نسخة من المحضر. وينبغي أن ترسل خلال أسبوع من تاريخ هذه الوثيقة إلى وحدة تحرير الوثائق: Editing Unit, room E.4108, Palais des Nations, Geneva.

وستُدمج أية تصويبات ترد على محاضر جلسات الاجتماع في وثيقة تصويب واحدة تصدر بعد نهاية الدورة بأمد وجيز.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

المسائل التنظيمية ومسائل أخرى (تابع)

١- الرئيسة دعت أعضاء اللجنة إلى استئناف مناقشة مشروع الكتيّب الذي سيُنشر بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لإنشاء اللجنة.

٢- السيد يالدين أوصى بالتزام البساطة. وأعرب عن تأييده الكامل لاقتراح الرئيسة بتشكيل لجنة صياغة تضم فضلا عنها هي، السيدتين إيفات وشانيه والسيد بوكار بالإضافة إلى شخص من خارج اللجنة يكون على اطلاع بقضايا النشر. وسيكون للجنة الصياغة هذه القرار فيما يتعلق بجميع جوانب المشروع (حجم نص المقالات والمواضيع التي تناوّلها، واختيار الناشر وما إلى ذلك). كما أبدى السيد يالدين استصوابه لتوجيه رسالة تذكير إلى أعضاء اللجنة السابقين يُحدّد فيها الموعد النهائي.

٣- وفيما يتعلق باللغات التي ستصاغ بها المقالات، رأى السيد يالدين أنه من الصعب التوفيق بين البساطة التي أوصى بها ومبادئ استخدام اللغات الرسمية المعتمدة في منظمة الأمم المتحدة. وقال إن إقصاء مقال مكتوب باللغة الروسية أو العربية مثلا، يبدو له أمرا صعبا، ولكن نشر مجلد متعدد اللغات من ناحية أخرى، ينطوي على مشاكل بالغة التعقيد. وأكد أنه من الأفضل اشتراط صياغة المساهمات باللغة الانكليزية أو الإسبانية أو الفرنسية. وحل هذه المسألة، دعا إلى الاستناد إلى تجربة المنظمة في هذا المضمار، والوقوف على النهج الذي تم اتباعه في حالات سابقة.

٤- وبخصوص الاقتراح الداعي إلى إشراك رؤساء اللجنة السابقين، قال السيد يالدين إنه يود معرفة ما إذا كان الحديث يشمل جميع من سبق لهم ترؤس اللجنة أم أنه يقتصر فقط على أولئك الذين ما زالوا أعضاء في اللجنة حتى اليوم. وارتأى ضم الرؤساء السابقين في الحالتين كليهما، إلى الفريق الاستشاري لا إلى لجنة الصياغة.

٥- السيد شابينين استرعى الانتباه إلى أنه من مزايا اللجنة أنها عموما، لا تهدر وقتها في أنشطة أخرى غير تلك التي تدرج ضمن ولايتها أي النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف في العهد والبلاغات المقدمة بموجب البروتوكول الاختياري. وعبر السيد شابينين عن أمله في أن يتم ذلك أيضا في تخليد الذكرى الخامسة والعشرين. وقال إن تخصيص بعض الوقت لذلك أمر مهم بالتأكيد، ولكن ينبغي وضع حدود زمنية. ورأى أنه ينبغي ألا تتعدى مشاركة الأمانة في مطلق الأحوال، إبلاغ الرسالة القادمة التي تحدد المهلة الزمنية إلى أعضاء اللجنة السابقين والحاليين. ودعا اللجنة من جهة أخرى، إلى الاستعانة بمؤسسة جامعية تتولى عملية النشر بكاملها. وأبدى السيد شابينين استصوابه لفكرة تشكيل لجنة صياغة مصغرة يشارك فيها شخص من الخارج، قد تجد اللجنة المعنية بحقوق الإنسان أنه من المفيد اختياره من الأوساط الجامعية. ويتولى الناشر معالجة جميع الجوانب العملية المتعلقة بالنشر، ولا سيما

مسألة اللغات التي تصاغ بها المقالات وهي مسألة لا يمكن حسمها إلا بناء على إمكانيات تسويق المؤلف. واستبعد السيد شاينين في هذا الصدد، أن يُقدم الناشر على نشر كتيب صيغ بست لغات، ليس لاعتبارات لغوية تتعلق بمنظمة الأمم المتحدة، وإنما لأن مثل هذا المشروع لا يحقق ربحاً. وفي الختام، اعتبر أنه من البديهي ضم رؤساء اللجنة السابقين والحاليين إلى الفريق الاستشاري.

٦- السيد كلاين أيد كلام السيدين بالدين وشاينين. وقال إن فكرة إصدار اللجنة لكتيب بمناسبة حلول الذكرى الخامسة والعشرين لإنشائها بدت له في البداية، مبادرة سهلة التنفيذ، ولكنه يرى اليوم أن هذا المشروع بات يكتسي طابع الوجاهة، وأن تنفيذه يبدو غاية في التعقيد. ودعا اللجنة إلى العودة إلى مشروع أكثر تواضعاً وسهلاً للتنفيذ. ورأى أن تجنب هدر الوقت، عن طريق تكليف لجنة الصياغة التي سيجري تشكيلها بجميع التفاصيل المتعلقة بإنجازه، على أن توصيها فقط بإفساح هامش كبير من الحرية لكتّاب المقالات.

٧- وفيما يتعلق بمسألة اللغات، اعتبر السيد كلاين بدوره، أن صياغة مؤلف بخمس أو ست لغات من شأنه أن يكون مُنفراً نوعاً ما كما أن كتّاب المقالات باللغة الروسية أو العربية مثلاً، لن يكونوا راضين بالتأكيد، لأن الخلاصات التي سيتم إعدادها ستتسم حتماً بالإيجاز ولن تعبر تماماً عن مضمون مساهماتهم. ولذلك، فضل الاكتفاء بلغات العمل الثلاث في اللجنة (الإنكليزية والفرنسية والإسبانية). وسأل السيد كلاين في الختام، عما إذا كان الرؤساء السابقون والحاليون في اللجنة هم وحدهم من سيتولى صياغة المقالات أم أنه سيتاح لأشخاص من خارجها تقديم مساهماتهم أيضاً.

٨- السيد فيروشييفسكي قال إنه يؤيد الآراء التي تم التعبير عنها حتى الآن وذكر بأن الخلاصة المقرر نشرها لن تكون وثيقة رسمية من وثائق الأمم المتحدة، وهو ما يتيح قدراً كبيراً من المرونة. واعتبر مشروع الكتيب بمثابة مبادرة شخصية نوعاً ما من أعضاء اللجنة الحاليين الذين سيدعون الأعضاء السابقين إلى مشاركتهم في تخليد الذكرى الخامسة والعشرين لإنشاء اللجنة. ولذلك، ينبغي إعطاء الأولوية للأسلوب العملي، فتُشكّل لجنة الصياغة بحسب كفاءة أعضائها كي يُكتب النجاح للمشروع. ودعا السيد فيروشييفسكي إلى تناول مسألة مشاركة رؤساء اللجنة السابقين وفق هذا المنظور.

٩- السيد زاخيا قال إنه يشاطر بدوره، باقي أعضاء اللجنة الرأي. ورأى فيما يخص الشكل، أن تتولى لجنة الصياغة معالجة جميع القضايا المتعلقة بنشر المؤلف ورجيئته وما إلى ذلك، وتحاول أن تتوصل بالتوافق مع الناشر، إلى الصيغة المثلى لاستقطاب أكبر عدد ممكن من القراء.

١٠- السيد باغواي سأل مستوضحاً ما إذا كان سيتم نشر خلاصة يجري ترجمتها إلى عدة لغات أم مجلداً واحداً صيغ بعدة لغات. وقال إن الصيغة الأولى ستكون عالية التكلفة وإن كل الدلائل تشير إلى أنه ما من ناشر سوف يوافق عليها. كما أعرب السيد باغواي عن

رغبته في معرفة الجهة التي ستمول النشر. وقال إن الجانب اللغوي سيكتسي بعدا آخر بحسب ما إذا كانت منظمة الأمم المتحدة هي التي ستمول إنجاز الخلاصة أو ناشرا من القطاع الخاص.

١١ - **الرئيسة** أشارت إلى أن قرار نشر الخلاصة نفسه لم يُحسم بعد. وفضلا عن ذلك، استرعت انتباه اللجنة إلى أنه سيلزم الإحجام عن نشر أي شيء ما لم يتم الاتفاق على الجوانب العملية داخل لجنة الصياغة. ولاحظت فضلا عن ذلك، أن رأي كل من السيدة شانيه والسيدة غايتان دي بومبو يختلف عن رأي باقي أعضاء اللجنة فيما يتعلق بمساهمة الرؤساء السابقين. ورأت من جانبها أن يتم الاستناد في تشكيل لجنة الصياغة إلى الكفاءة في مجال التحرير والنشر مثلما قال السيد فيروشيفسكي.

١٢ - **السيد هينكين** اقترح أن يقوم فريق عمل مصغر بتقييم أهمية وجدوى المشروع، ويقدم للجنة تقريراً بما تتوصل إليه من استنتاجات.

١٣ - **السيدة شانيه** أعربت عن موافقتها على اقتراح السيد هينكين ولكنها رأت أن يتألف هذا الفريق المصغر من أعضاء اللجنة الذين لا تنتهي ولايتهم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، لكي يتسنى لهم تقديم استنتاجاتهم للجنة في دورتها التالية. وفيما يتعلق بلجنة الصياغة، قالت إنها لا تملك دراية خاصة في مجال النشر وافترضت أن الرئيسة اقترحت لخبرتها الواسعة في أعمال اللجنة. وأوضحت أن القصد من فكرة تشكيل لجنة صياغة تضم رؤساء اللجنة السابقين، والتي اقترحتها هي والسيدة غايتان دي بومبو والسيدان عمر وسولاري - يريغوين كان تفادي المفاضلة بين الأعضاء الأكثر دراية من بين الأعضاء للانضمام إليها. ومضت قائلة إن الاقتراح كان يرمي فقط إلى الأخذ بمعيار موضوعي. ورأت أن تشكيل لجنة الصياغة وفق الاقتراح الذي تقدمت به الرئيسة يستبعد السيد آندو والسيد لالاه وهما غائبان الآن ولكنهما قد يرغبان في المشاركة في لجنة الصياغة.

١٤ - **السيد باغواقي** دعا إلى الأخذ باقتراح السيد هينكين وقال إن من رأيه أن يضم فريق العمل كلا من السيد آندو والسيد لالاه نظرا لكونهما أقدم الأعضاء في اللجنة ويملكان بالتالي تجربة غنية.

١٥ - **الرئيسة** تساءلت عن إمكانية التوفيق بين ضرورة إصدار خلاصة مع حلول عام ٢٠٠٢ والاقتراح الداعي إلى إنشاء فريق عمل أولي وهو ما من شأنه أن يؤخر أكثر اتخاذ قرارات بهذا الشأن.

١٦ - **السيد عمر** أكد أنه بإمكان الرئيسة قطعاً، التوفيق بين هذين الجانبين من خلال تحديد مهلة زمنية لتأكيد المساهمة في الكتيب ومهلة أخرى لتسليم المقالات. وبعد ذلك تقرر للجنة ما ينبغي القيام به بناء على ما يرددها من ردود. ورجح أن تكون المشاكل التي ستُطرح آنذاك مختلفة عما يتم التنبؤ به اليوم.

- ١٧- السيد هينكين رأى أنه بإمكان اللجنة إحراز تقدم في هذا الصدد من خلال الإبلاغ بواسطة رسائل البريد الإلكتروني حتى حلول الدورة الحادية والسبعين.
- ١٨- السيد زاخيا أبدى إعجابه بالجانب العملي في اقتراح السيد هينكين ولكنه قال إنه يجب أن تحرص اللجنة على ألا تطلب تسليم المقالات خلال مهلة محددة ما لم تكن متأكدة من أن الكتيب سينشر بالفعل.
- ١٩- الرئيسة أبدت أسفها على قيامها بتوجيه رسالة إلى الأعضاء الحاليين والسابقين في اللجنة باعتبار أن الكتيب قد لا يُكتب له أن يرى النور. وقالت إنها غير مستعدة بتاتا، بالنظر إلى النقاش الدائر، لاتخاذ مزيد من المبادرات. ورأت أنه يجب على اللجنة أن تشرع في العمل فورا وتشكل لجنة صياغة إذا ما أرادت نشر كتيب في عام ٢٠٠٢، لأن الوقت سيصبح متأخرا إذا انتظرت انعقاد الدورة الحادية والسبعين لكي تشرع في العمل.
- ٢٠- السيد زاخيا قال إن من رأيه أن توجه رسالة إلى جميع أعضاء اللجنة الحاليين منهم والسابقين، لدعوتهم إلى المساهمة في الكتيب إذا رغبوا في ذلك. ومن ثم تقرر اللجنة ما إذا كانت ستنشر الكتيب أم لا استنادا إلى الردود الواردة.
- ٢١- السيد باغواقي قال إن اللجنة قررت بالفعل نشر الكتيب، وإنه ينبغي الانطلاق من مبدأ ضرورة صدور هذا الكتيب في عام ٢٠٠٢. ولكن من المهم معرفة الجهة التي ستمول النشر. فإذا كانت الجهة ناشرا من القطاع الخاص، فمن غير المرجح أن يقبل بمؤلف حرر بخمس أو ست لغات، نظرا إلى تكلفة الترجمات. ودعا الرئيسة وأعضاء اللجنة الذين تود الاستعانة بهم، إلى أن يطلبوا من أعضاء اللجنة الحاليين والسابقين أن يؤكدوا أنهم سيساهمون في الكتيب، لكي يتسنى تقديم تقييم للحالة خلال الدورة الحادية والسبعين.
- ٢٢- الرئيسة رأت أن اللجنة لا يمكنها طلب مقالات "تحسبا لاحتمال نشر كتيب" لأنه ما من أحد سيكتب مقالة في هذه الحالة، فما بالك إذا كان الجدول الزمني حافلا كما هو الحال الآن. وقالت الرئيسة إنها لا تزال على اعتقادها بأن التحضير لنشر الكتيب يستلزم تشكيل لجنة صياغة تُعنى بجميع القضايا ذات الصلة.
- ٢٣- السيدة شانيه استرعت الانتباه إلى أن الأمور لم تكتمل تماما بعد إذ لا يُعرف من سيتولى النشر ولا التمويل. بيد أنها أضافت قائلة إن منظمة الأمم المتحدة مستعدة بحسب بعض المصادر، للمشاركة في المصاريف. ورأت أنه ينبغي في هذه المرحلة، أن تقدم الرئيسة تقييما للحالة وتقوم على وجه الخصوص، بإطلاع أعضاء اللجنة على الردود التي وردت بالفعل.
- ٢٤- السيد زاخيا رأى من جهته، أنه يجوز للجنة أن تطلب من أعضائها السابقين الحديث عما يملكونه من خبرة بما أنها تمارس نشاطها منذ حوالي ٢٥ عاما. ومضى قائلا إنه

بالإمكان إجراء استعراض لأعمال اللجنة واستثمار ما اكتسبته من خبرة. وبعد ذلك يمكن التفكير في إمكانية نشر المساهمات التي ستُقدم في هذا الإطار.

٢٥ - السيد هينكين قال إنه يفهم أن النقطة الوحيدة التي تحظى بموافقة جميع أعضاء اللجنة حتى الآن، هي فكرة إعداد كُتيب، ورأى أنه ينبغي في جميع الأحوال، عدم التعمق فيها بما أن مشروعا كهذا لا يمثل عملا رسميا من أعمال اللجنة. ولكنه اقترح أن تعهد الرئيسة إلى لجنة مصغرة في الخطوة اللاحقة.

٢٦ - الرئيسة قالت إن بوسع اللجنة أن تعود في وقت لاحق، إلى مناقشة مختلف النقاط التي تم التطرق إليها بشأن إمكانية إنجاز الكُتيب.

تقديم الدول الأطراف تقاريرها بموجب المادة ٤٠ من العهد (البند ٣ من جدول الأعمال)

٢٧ - الرئيسة قالت إنه يجب على اللجنة أن تؤكد قرارها المتعلق بالبلدان التي سينظر الفريق العامل في تقاريرها بموجب المادة ٤٠ في تموز/يوليه ٢٠٠١، قبل استعراضها في جلسة عامة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. وأضافت قائلة إن الاختيار وقع في الوقت الراهن على سويسرا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (الأقاليم الواقعة فيما وراء البحار) وأذربيجان. ويمكن إضافة بلدين إلى القائمة هما أوكرانيا وجورجيا. وليس هناك سوى تقريران جاهزان من أصل ستة تقارير هما تقرير سويسرا وتقرير المملكة المتحدة. أما تقارير أذربيجان وأوكرانيا وجورجيا فلم يُترجما بعد.

٢٨ - وقالت الرئيسة إنها إذا لم تسمع اعتراضا، ستعتبر أن الفريق العامل سينظر في تقارير الدول الست المذكورة أعلاه في تموز/يوليه ٢٠٠١.

٢٩ - وقد تقرر ذلك.

٣٠ - الرئيسة ذكرت بأن اللجنة قررت في دورتها المنعقدة في تموز/يوليه ٢٠٠٠، أن تنظر في تقارير الجمهورية التشيكية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وهولندا وموناكو خلال دورتها الحادية والسبعين التي ستعقد في آذار/مارس ٢٠٠١، بينما وُضع تقرير غواتيمالا جانبا على سبيل الاحتياط. وقالت إن الأمانة اقترحت أن يُنظر في تقرير غواتيمالا خلال الدورة الثانية والسبعين في تموز/يوليه ٢٠٠١ إلا إذا انسحب أحد البلدان في تاريخ أقصاه نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

٣١ - وقد تقرر ذلك.

اختتم الجزء الأول (العلني) من الجلسة الساعة ١٥/٥٥